القصير لـ«الوطن»: نشرة جديدة لأسعار أدوية لم تلحظها التسعيرة الأولى ومعظم المعامل المتوقفة عادت للإنتاج

أزمة حليب الأطفال مستمرة والعلبة تباع في السوق السوداء بـ٤٠ ألف ليرة

بسبب عدم انتظام التوريدات.. ومستوردون غير راضين عن التسعيرة

محمد منار حميجو

مازالت أزمة حليب الأطفال مستمرة حتى الآن رغم قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الأخير برفع أسعاره بهدف توفيره في السوق، حتى إن الكثير من الصيدليات لا يتوافر لديها حليب الأطفال في حال لجأ إليها المواطن لشراء ولو علبة حليب واحدة على أقل تقدير حسب ما ورد من شكاوى من بعض المواطنين إلى «الوطن» في هذا الخصوص.

«الوطن» تابعت الموضوع مع المعنيين في نقابة الصيادلة للوقوف على أسباب فقدان أصناف الحليب في السوق وخصوصاً نوع «نان» فأكد عضو مجلس النقابة جهاد وضيحي أن أزمة الحليب مازالت قائمة ولم يتغير في الموضوع شيء، مشيراً إلى أن صنف حليب «نان» مازال مفقوداً في الأسواق حيث يشكل نسبة تتراوح من ٦٥ إلى ٧٠ بالمئة من سوق الحليب وفي حال توافر أي كميات فإنها قليلة ويتم توزيعها على شكل حصص على الصيدليات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أعاد وضيحي أسباب أزمة حليب الأطفال حالياً إلى عدم انتظام التوريدات باعتبار أن هذه الأصناف هي مستوردة وأن الكميات التي وردت سابقاً كانت قليلة وبالتالي لم تحل أزمة نقص مادة الحليب في السوق، كاشفاً عن وجود وعود بأن يكون هناك توريدات لكميات من حليب الأطفال خلال هذا الشهر.

- العلان: عادت السوق السوداء من جديد وحليب مهرب عن طريق لبنان
- مواطنون يضطرون للذهاب لمناطق حدودية لتوفير الحليب وبأسعار مرتفعة

من جهته بين الأستاذ في كلية الصيدلة في جامعة دمشق والمطلع على سوق الأدوية والحليب لؤي العلان أن السوق السوداء عادت من جديد فيما يتعلق بموضوع الحليب وأن العلبة الواحدة بحسب المعلومات تباع ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ألفاً في السوق السوداء، مشيراً إلى أن هناك كميات كبيرة من الحليب مهربة عن طريق لبنان.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار العلان إلى أنه تواصل مع بعض الصيادلة على مستوى مدينة دمشق فأكدوا أن الوضع صعب حتى إن أحد الصيادلة أخبره أنه يومياً يراجعه أكثر من ١٠٠ شخص يسألونه عن توافر حليب الأطفال، لافتاً إلى أن هناك مواطنين يضطرون للذهاب لمناطق حدودية للحصول على حاجتهم من حليب الأطفال ولكن بأسعار عالية.

العلان لفت إلى أن أسعار الحليب الأخيرة يبدو أنها غير مرضية لبعض المستوردين وبالتالي فإنهم بانتظار رفع سعر جديد للحليب ومن هذا المنطلق فإنه من المتوقع أن يكون هناك احتكار حتى يتم رفع الأسعار من جديد، علماً أنه بعد الرفع الأخير توافرت كميات من الحليب لمدة يومين في الصيدليات المركزية وبعد ذلك عادت الأزمة من جديد وحدث انقطاع لهذه المادة.

وفيما يتعلق بموضوع الأدوية كشف عضو مجلس نقابة الصيادلة محمد نبيل القصير أن وزارة الصحة أصدرت أمس الأول نشرة جديدة تضمنت أسعار الأدوية لمعامل لم يتم ذكرها في نشرة الأسعار الأولى وهي نسبة الرفع ذاتها بالنسبة للأدوية التي تم رفعها مؤخراً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد القصير أن معظم المعامل التي توقفت عن الإنتاج عادت من جديد لإنتاج الأدوية بعدما تم رفع سعرها مؤخراً وتم طلب المادة الأولية التي تدخل في عملية إنتاج الأدوية وبالتالي فإن وضع الأدوية في تحسن، مشيراً إلى أن يوجد حالياً نحو ٩٠ معملاً في سورية يعمل منها ٧٦ معملاً.

كلام رسمي جداً

مدير سياحة السويداء: كلام مدير الشؤون الصحية غير دقيق

إلى جريدة «الوطن»

إشارة إلى القانون رقم /٢٣/ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ الخاص بترخيص وتشغيل المنشآت السياحية.

المقال المنشور في صحيفة الوطن بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ بعنوان: (رخص إدارية منتهية / إغلاق مطاعم تدعي الصفة السياحية في السويداء، مدير الشؤون الصحية السياحة لا تراعي قوانين الإدارة المحلية).

نبين لكم ما يلي:

المادة /١٢/ من القانون رقم ٢٣ للعام ٢٠٢٢ نصت على: تشكيل لجان للرقابة المشتركة في كل محافظة تضم مندوبين عن الجهات المعنية (مديرية السياحة – المحافظة المعنية – مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك– مديرية المالية في المحافظة وممثلاً عن مديرية الصحة في المحافظة وغرفة السياحة والوحدة الإدارية المعنية).

كما تضمنت المادة /١٣/ من القانون الآنف الذكر بند الرقابة المشتركة: تقوم بها اللجان المشتركة بحيث يتولى كل عضو في اللجنة الرقابة على الأمور التي تقع ضمن اختصاصه وهذه اللجان المشتركة تتولى حصراً وبموجب القانون الإشراف والرقابة على تشغيل المنشآت السياحية.

بناءً على ما سبق:

فإن وجود خلل حسب ما ورد في سياق حديث مدير الشؤون الصحية ضمن المقال الآنف الذكر هو كلام غير دقيق حيث إنه حسب مواد القانون رقم /٢٣/ للعام ٢٠٢٢ يُدعى ممثل الوحدة الإدارية في اللجنة المشتركة للمشاركة ضمن جولات الرقابة المشتركة على المنشآت السياحية المرخصة والمؤهلة سياحياً ودوره يتم من خلال التأكد من صلاحية التراخيص الإدارية الممنوحة للمنشأة السياحية.

إن قرار الإغلاق للمنشآت السياحية لا يتم إلا بموافقة وزارة السياحة أصولاً بحسب مواد القانون وتعليماته التنفيذية الآنف الذكر.

كما نشير الى أن القانون في المادة /٢٥/ قد منح مهلة عام ميلادي للمنشآت التي يستوجب توفيق أوضاعها ومنها المنشآت التي سبق منحها التأهيل المؤقت وفق أحكام المرسوم رقم /١١/ لعام ٢٠١٥.

نأمل الاطلاع ونشر الرد في صحيفتكم.

شاكرين تعاونكم

مدير سياحة السويداء تكليفاً
جلال السيقلي

محافظة الريف تستنفر استعداداً للمنخفض

محافظ ريف دمشق: نسبة توزيع مازوت التدفئة في المحافظة بلغت ٨٧ بالمئة

عبد المنعم مسعود

قال محافظ ريف دمشق صفوان أبو سعدى إن المحافظة استعدت بما يلزم لمواجهة الأحوال الجوية الطارئة بتشكيل غرفة عمليات برئاسة مدير الجاهزية في المحافظة وبالتالي أصبح كل شخص يعرف مهمته وعمله بشكل دقيق.

وكشف المحافظ في تصريح لـ«الوطن» أنه تم إضافة إلى ذلك تشكيل فرق محلية في كل منطقة مع تحديد سيارات الأشغال والتركسات الموضوعة تحت تصرف هذه الفرق وذلك إضافة إلى تعبئة التركسات والبكات في كل شركات القطاع العام والمؤسسات الحكومية وتوزيعها على المناطق التي من الممكن أن يحصل فيها سيول أو ثلوج أو جليد مشيراً إلى شراء ٥٠ طناً من الملح وتوزيعها على المناطق التي قد تتراكم الثلوج في طرقاتها مثل جبل الشيخ والزبداني ورنكوس ويبرود.

ويرى أبو سعدى أن المحافظة بذلك أصبحت جاهزة لأي طارئ بعد أن تم خلال الفترة الماضية من شهري تشرين الأول والثاني تعزيل الوديان ومجاري السيول مسبقاً إضافة إلى تعزيل نهر الأعوج.

وبيّن أبو سعدى أن نسبة توزيع مازوت التدفئة في المحافظة بلغت ٨٧ بالمئة وذلك من عدد المسجلين على الدفعة الأولى مؤكداً أن المحافظة مستمرة بعملية التوزيع متأملاً الانتهاء خلال الفترة القادمة من إيصال المستحقات لجميع المواطنين وذلك وفق المتوافر من حصة المحافظة من مازوت التدفئة للبدء بعدها بالدفعة الثانية.

وأشار المحافظ إلى انتهاء المحافظة من توزيع مخصصات زراعة القمح للفلاحين من سماد ومحروقات، علماً أن المحافظة أنجزت زراعة كامل المساحة المخطط لها من القمح بنسبة وصلت لـ١١٠ بالمئة.

وأكد أبو سعدى أهمية العمل التشاركي بين العمل الرسمي والفعاليات الأهلية وتقديم كل التسهيلات للصناعيين في المحافظة من أجل تأمين السلع سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير.

وفي السياق بين مدير الموارد المائية في ريف دمشق زياد الخطيب أن المديرية تقوم بالكشف على السدود المشرفة عليها من أجل التأكد من جاهزيتها إضافة إلى استنفار الكادر الفني والهندسي لمعالجة أي طارئ والتأكيد على حراس السدود الإبلاغ المباشر عن أي اختناقات في بحيرات السدود لفتح المفرغات بحيث لا تحصل أي فيضانات خارج البحيرات وتبقى المياه ضمن مجاري الأنهار.

ووفقا للخطيب فإن المديرية قامت خلال الفترة الماضية بالكشف على المسيلات المائية التي بدأت خفيفة خلال الفترة الماضية، آملاً أن تبقى هذه المسيلات ضمن المجاري المحددة لها وألا تحصل أي انسدادات في مجاريها تؤدي إلى فيضانات باتجاه الأراضي الزراعية وأن تبقى تحت السيطرة.

حرم عائلات فقيرة من المساعدات تخفيض منظمة الغذاء العالمي للمساعدات لسورية

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» على مدى الأيام الماضية عشرات الرسائل والاتصالات والشكاوى من عائلات مهجرة وأسر فقدت معيليها ومن أشخاص فقدوا أعضاء من أجسادهم خلال الحرب التي تعرضت لها سورية أكدوا فيها أنه تم توقيف المساعدات الغذائية عنهم من الهلال الأحمر العربي السوري أو من البطريركية تحت حجج مختلفة، وطالبوا بمساعدتهم وإعادة هذه الإعانات الغذائية لهم لأن أوضاعهم تزداد سوءاً في ظل ارتفاع الأسعار والأجور وتداعيات الحرب عليهم وعدم حصول أي تحسين في أوضاعهم وموارد رزقهم.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع الشؤون الاجتماعية والإغاثة والصحة هاني خضور أكد صحة ما جاء في الشكاوى، وقال لـ«الوطن»: إن السبب يعود لأن منظمة الغذاء العالمي خفضت المساعدات لسورية بشكل كبير بحجة وجود دول أخرى أهم حسب رأيهم وخاصة «أوكرانيا».

وأضـاف: نتيجة حرمان الكثير من العائلات قام المحافظ بجهد كبير جداً مع ممثليهم في المحافظة للإبقاء قدر الإمكان على المساعدات بكل أشكالها وخاصة للنازحين ومن فقدوا معيليهم ومن تضرروا ولحق بهم الفقر علماً أنهم لم يأخذوا رأينا في اختيار المستحقين للمساعدات وبالتالي حصلت عندهم أخطاء عديدة في التقييم، وحالياً نقوم باستقبال طلبات الاعتراض لإرسالها إلى الوزارة ولدراستها معهم بالحوار والإقناع ونأمل في أن نوفق في تحقيق العدالة وزيادة المساعدات وإعادتها لمن أوقفت عنه.

لا نية لرفع أجور النقل العام.. والمحافظ: الالتزام بالتعرفة وبعدد الباصات المحددة لكل خط

دراسة جديدة لتوزيع خطوط النقل في دمشق وفقاً للضغط وعدد السرافيس والباصات

فادي بك الشريف

إجراء جديد اتخذته محافظة دمشق بوضع لصاقة خاصة بكل خط نقل يكتب عليها رقم الآلية والمسار من بدايته حتى نهايته والتعرفة المحددة.

ووافقت لجنة نقل الركاب بدمشق خلال اجتماعها برئاسة المحافظ محمد طارق كريشاتي على إعادة دراسة جميع خطوط وسائل النقل العامة في المدينة والاحتياج الفعلي لكل خط وخاصة في أوقات الذروة وتعزيز المحطات التبادلية.

وأكد المحافظ خلال ترؤسه للجنة ضرورة الالتزام بالتعرفة المحددة لجميع وسائل النقل وبعدد الباصات المحددة لكل خط والعمل وفق مسارها وتنظيم الضبوط بحق المخالفين للتعرفة وخط السير.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في المحافظة عمار غانم عن دراسة لجميع خطوط النقل في المحافظة في ظل الفروقات الموجودة بين الخطوط، على أن يلحظ واقع كل خط من الخطوط وعدد السرافيس والباصات المخدمة له وحجم الضغط والكثافة عليه من المواطنين.

وأكد غانم أن هناك دراسة جديدة ضمن تنسيق للمكتب التنفيذي مع هندسة المرور وفرع المرور ليصار إلى إنجازها خلال أسبوع، وعليه يعاد توزيع عدد من خطوط النقل والآليات المخدمة، وذلك للوصول إلى انتظام أكبر لعمل السرافيس ضمن خطوطها لتخديم المواطنين، مع لحظ باصات النقل الداخلي، ليصار إلى التخفيف عن الخطوط وزيادة عدد الباصات لأخرى وذلك بشكل عادل لتؤدي الغرض المرجو منه.

كما بين عضو المكتب التنفيذي أن وضع اللصاقات يشمل ٥١ خطاً في العاصمة وزهاء ٦٥٠٠ سرفيس ضمن هذه الخطوط، منوهاً بأهمية هذه الإجراءات في مراقبة الخطوط من فرع المرور بدمشق والحد من تسرب أي سرفيس من السرافيس والتزامه بتخديم المواطنين، علماً أن وضع اللصاقات يعزز من تطبيق جهاز الـ(جي بي إس).

كما لفت غانم إلى ضرورة التزام جميع السرافيس في تخديم المواطنين، مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين، والتعامل مع الآلية المخالفة بشكل مباشر ضمن تنسيق مع فرع المرور ورصد اللصاقات الموجودة في السرافيس، علما أن هذا الأمر يشمل أيضاً باصات النقل الداخلي.

وأكد عضو المكتب التنفيذي استقرار عمل منظومة التتبع الإلكتروني، علماً أن ٩٤٠٠ آلية ركبت الأجهزة، مبيناً أن جميع السرافيس تحصل على مخصصاتها واحتياجاتها من المازوت حسب مسار عملها، ولاسيما أنه تم فتح سقف التعبئة حتى الـ ٦٠ ليتراً، مبيناً أن هذا الأمر يتابع من المكتب التنفيذي حتى وقت العطل.

كما نوه غانم بتركيب الـ(جي بي إس) لجميع باصات النقل الداخلي التابعة للشركة العامة، بحيث وصل عدد باصات الشركة والباصات التي تخدم مبيت الموظفين إلى ١٧٠ باصاً تزود بالكميات اللازمة لها من المحروقات.

ونفى عضو المكتب التنفيذي أي توجه أو دراسة جديدة لرفع أجور السرافيس أو الباصات، معتبراً أن التعرفة تم إقرارها بـ٤٠٠ ليرة للخطوط القصيرة، و٥٠٠ ليرة للخطوط الطويلة، مع مراقبة واقع التقيد بالتعرفة من فرع المرور والتعامل مع مختلف الشكاوى.

مضيفاً: لوحظ خلال الفترة القريبة الماضية تحسن أكبر على صعيد النقل وحركة السرافيس وسط نشاط أكبر لعملها، مع اتخاذ جميع الإجراءات التي تخدم مصلحة المواطنين وتأمينهم بوسائل النقل.

وأكد أن الاجتماع شدد على ضرورة الالتزام بالتعرفة واتخاذ الإجراءات بحق المخالفين مع ضرورة التعامل مع كل الشكاوى الواردة، إضافة إلى متابعة واقع عمل الباصات والتشدد في العقوبات بحق أي باص يسير وأبوابه مفتوحة، وذلك تلافياً لأي مخاطر.

> غانم لـ«الوطن»: لصاقات على السرافيس تحدد مسارها من البداية إلى النهاية

مدير مشفى أباظة: أسعار الوحدات الطبية تم إقرارها منذ ١٥ عاماً

نقيب الأطباء: خمسة وزراء صحة تهربوا من تعديل الأجور وطبيب كشفيته ٥٠ ألفاً لا يستخدم وصفة نظامية!

القنيطرة- خالد خالد

كشف نقيب أطباء سورية غسان فندي عن لجان شُكلت من عدة جهات عامة وتوصلت بعد عقد عدة اجتماعات إلى وضع أسس لتعرفة طبية موحدة للأطباء وقابلة للتداول والتطبيق وذلك منذ نحو ستة أشهر، لافتاً إلى أنه تم تحديد ٤ وحدات طبية (الوحدة ٤ آلاف)، أي ما يعادل ١٦ ألف ليرة للأطباء الاختصاصيين، لكن اليوم اختلفت الأوضاع وارتفعت الأسعار، ورغم ذلك نعمل على إصدار تعرفة موحدة ملزمة للأطباء.

وأشار فندي خلال مؤتمر أطباء القنيطرة يوم أمس إلى تهرب خمسة وزراء تعاقبوا على وزارة الصحة من تعديل أجور الوحدات الطبية بالمشافي العامة وإيداعها بالأدراج خشية من المسؤولية.

ووصف نقيب الأطباء الراتب التقاعدي للأطباء بالمخجل، فقد كان ٢٥ ألفاً نهاية ٢٠٢٠، وتم رفعه نهاية ٢٠٢١ لـ٤٠ ألف ليرة، وأضاف: لا توجد مصادر للنقابة سوى الوصفات الطبية والاستثمارات والنقابة لديها مشاكل مع المستثمرين، وهناك مستثمر يدفع سنوياً ٢٤٠ ألفاً لموقع حيوي وسط دمشق وهناك دعاوى قضائية للإخلاء وطرحها بالاستثمار بعقود رائجة لرفد خزينة النقابة بموارد جيدة.

واستغرب نقيب أطباء سورية من قيام طبيب كشفيته ٥٠ ألفاً ولا يكتب وصفة نظامية وإنما يستخدم أوراق دعاية لشركات معروفة، مشيراً إلى وجود أكثر من ٥٠ ألف ولادة يقوم بها الأطباء، متحدياً قيام عشرة منهم بكتابة تقرير ولادة رغم وجود قرار ملزم به ولو فعلوا ذلك لانعكس على موارد النقابة، لكنهم لا يلتزمون بالتقارير لعدم الكشف عن المبالغ التي يتقاضونها من عمليات الولادة الطبيعية والقيصرية.

وحول ورود تهديدات وعمليات ابتزاز للأطباء من جهات مجهولة تدّعي أنها من جهات مختصة قال فندي: إن النقابة قامت بإحصائية حول تلك الحالات وتبين أن مصدرها من خارج القطر أو من مناطق خارج سيطرة الدولة وتم الطلب من النقابات حظر تلك الأرقام وعددها ١٦، وللأسف فقد وقع ضحيتها أطباء لهم اسمهم بالمهنة، مطالباً الأطباء بإغلاق الهاتف بوجه أي متصل يحاول ابتزازهم من أي جهة كانت وسيتم إعلام مرؤوسيه بذلك.

وحول تحديد الرسوم رد نقيب أطباء سورية بأن توحيد الرسوم ليس هدفه تكبيد الأطباء مبالغ إضافية لكن لتحصيل حقوق كانت ضائعة، والنقابة ستدعم أطباء الرقة وإدلب لعدم وجود موارد لديهم وكذلك دعم الطبيب المقيم بمبلغ ٢٥ ألفاً لكونه لا يملك عيادة، منوهاً إلى أنه سيتم ربط الأطباء إلكترونياً مع المالية، وبدأ العمل بالمشافي الخاصة وهناك اتفاق مع المالية لإعطاء إعفاء حتى ٢٠ بالمئة من الموارد الشهرية للأطباء، كما تم ربط جميع النقابات مع «المركزية» إلكترونياً ولا يمكن لأي محاسب التلاعب بالأمور المالية.

أما بالنسبة لرفع الدعم عن الأطباء فقد أوضح فندي التجاوب مع النقابة بإعادة نحو ٧٠٠ طبيب إلى الدعم بعد اعتراض النقابة على رفع الدعم عن كل طبيب اختصاصي منذ عشر سنوات ومرد الاعتراض أن هناك أطباء مقيمين اختصاص تجميل مدخولهم أكثر من طبيب داخلية لديه ٢٠ سنة خدمة، علماً أنه تم الرفع عن ٦٠٠٠ طبيب من أصل ٣٠ ألفاً، وهناك حالات إنسانية وخاصة تتم دراستها لإعادتها إلى الدعم، أما الطرح الذي يطلب عودة جميع أطباء القطاع العام إلى الدعم فهو غير مقبول لأن هناك بعض الأطباء من «ملوك» المهنة يعملون بالمشافي الحكومية، مع إدراكنا أن بعض الأطباء بالقطاع العام رواتبهم لا تكفي ثمن بنزين لسياراتهم ورفع الدعم عنهم فيه ظلم.

وأشار فندي إلى أن عيادة ومخبر ما قبل الزواج مشروع رابح جداً وعرضنا على نقابة القنيطرة تأمين مقر لها مقابل مشاركتها بالأرباح لكنها فضلت أن يعود كامل ريعها لأطباء القنيطرة، وحالياً المركزية جاهزة للتعاون مع نقابة القنيطرة لاستثمار دونم الأرض المخصص لها بمدينة البعث لأي مشروع ذي جدوى اقتصادية.

ولفت نقيب أطباء القنيطرة حسن عيسى إلى تفعيل عيادة ما قبل الزواج بعد توقف نحو ٧ سنوات وتمت إعادة تأهيل بعض الأجهزة بقيمة ٩ ملايين، وتم إجراء ٢٣٠٠ تحليل وتحقيق عائدات ٧٠ مليون، مبيناً أن النقابة تدعم الأطباء بـ٥٠٠ وصفة مجانية (نحو ٢٥ ألفاً)، كما تدفع مبلغ ٢٥ ألفاً عن الطبيب المقيم من قيمة الرسوم السنوية.

وطالب مدير عام مشفى أباظة بشار حلاوة بأن تكون أجور الوحدات الطبية مجزية في الهيئات العامة، لأن النظام المعمول به حالياً تم إقراره منذ ١٥ سنة، وذلك من أجل الحفاظ على ما تبقى من الكوادر الطبية، واصفاً أسعار الوحدات بأنها لا تتناسب مع الواقع مما نجم عنه تراجع الخدمة بالمشافي الحكومية التي تمتلك من المهارات والتجهيزات والأدوات أكثر من المشافي الخاصة التي أصبحت أجورها اليوم فلكية، وهذا التهرب أفسح المجال للمشافي الخاصة التي وجد فيها المريض خدمة حقيقية رغم غلاء أسعارها، فعلى سبيل المثال صورة الطبقي المحوري في المشافي الخاصة نحو ٥٠٠ ألف وبالحكومي ١٥٠٠ ليرة!؟

وطرح حلاوة معاناة مشفى أباظة من نقص المحروقات والانقطاع المتكرر للكهرباء وخروج المولدة الكبيرة عن الخدمة والكادر الطبي الذي تسرب خلال الأزمة.

وطالب الأعضاء بالتدقيق على عائدات عيادة ما قبل الزواج من جهة خارج النقابة، وغياب الشفافية عن شركات التأمين الصحي، حيث تصرف لمريض مزمن وصفة لا تكفي لشراء «ظرف سيتامول».

- محاولات ابتزاز أطباء من مناطق خارج سيطرة الدولة
- أحد المستثمرين يدفع ٢٤٠ ألف ليرة فقط كاستثمار لأحد المواقع المهمة وسط دمشق